

سياسات قطر لتحفيز الاقتصاد: زيادة الإنفاق وخفض أسعار الفائدة

- كان الاقتصاد القطري واحدا من أسرع الاقتصادات نموا في العالم على مدى السنوات القليلة الماضية (نما الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة بمعدل سنوي مركب بلغ ٢٣% بين عامي ٢٠٠٣ و ٢٠١٠). وعلى الرغم من الازمة المالية العالمية، حافظ النمو على وتيرته السريعة ومتوقع ان يقارب ١٦% في ٢٠١٠. ولكن مع وصول الطاقة الانتاجية للنفط والغاز ذروتها في العام ٢٠١١، سيتوجب على القطاعات الأخرى أن تقود النمو الاقتصادي مستقبلا من أجل تحقيق أهداف قطر طويلة المدى ضمن الرؤية الوطنية ٢٠٣٠ ومخططات استضافة كأس العالم في العام ٢٠٢٢.
- ويبدو أن الحكومة القطرية عازمة على الحفاظ على وتيرة النمو السريعة هذه بكافة الوسائل المتاحة لديها. فمن الناحية الإنفاق الحكومي، تم الكشف عن استراتيجية التنمية الوطنية ٢٠١١ - ٢٠١٦، والتي خصصت لها ميزانية بقيمة ١٢٥ مليار دولار أميركي. ومن الناحية النقدية، خفض مصرف قطر المركزي أسعار الفائدة بواقع ٥٠-٥٥ نقطة أساس بهدف تسهيل الأوضاع النقدية وتحفيز الإقراض.
- وتقع استراتيجية التنمية الوطنية ٢٠١١ - ٢٠١٦ ضمن الرؤية الوطنية لقطر ٢٠٣٠، وتهدف إلى إنفاق ١٢٥ مليار دولار أميركي على مدى ٥ سنوات، أي بما يشكل ٢٥% تقريبا من الناتج المحلي الإجمالي لهذه الفترة. ويهدف هذا الإنفاق إلى تعزيز مستوى البنية التحتية لقطر لكي تستوعب النمو السكاني والاقتصادي السريعين، وإلى دعم النمو في القطاعات الاقتصادية الأخرى من خارج النفط والغاز، وأخيرا أن يرسى قواعد الاستثمارات المستقبلية في ظل خطط قطر لاستضافة كأس العالم في العام ٢٠٢٢. وبالتالي، من شأن هذا الإنفاق أن يعزز دور القطاع الخاص في الاقتصاد.
- وسيوزع هذا الإنفاق على ثلاث جهات: الشركات القطرية شبه الحكومية (باستثناء قطر للبترول والشركات المرتبطة بها) بحصة تفوق ١٣٠ مليار ريال قطري (٣٦ مليار دولار أميركي) ينفق القسم الأكبر منها على مشاريع الإسكان، وشركة قطر للبترول والشركات المرتبطة بحصة تبلغ ٨٨ مليار ريال قطري (٢٤ مليار دولار أميركي) لتوسيع قطاع البتروكيماويات. وأخيرا، الحكومة بحصة تتجاوز ٦٥ مليار دولار، ينفق القسم الأكبر منها على تعزيز مستوى البنية التحتية للبلاد.
- و**خفض مصرف قطر المركزي أسعار الفائدة** على الإقراض والودائع في الخامس من أبريل ٢٠١١ بمقدار ٥٠ نقطة أساس لتصل إلى ٥% و ١% على التوالي، وذلك في خطوة هي الأولى منذ شهر أغسطس ٢٠١٠. كما خفض البنك المركزي القطري سعر فائدة إعادة الشراء بمقدار ٥٥ نقطة أساس ليصل إلى ٥%.
- ويهدف مصرف قطر المركزي من خلال هذا التحرك إلى معالجة أمور عدة في آن واحد. فمن جهة، من شأن خفض سعر فائدة الإقراض وإعادة الشراء أن يخفض من كلفة القروض، وذلك من أجل تحفيز القروض الممنوحة إلى القطاع الخاص بعدما تباطأ نموها بشكل ملحوظ من معدلات مرتفعة فاقت الـ ٤٠% قبل الأزمة المالية العالمية إلى ٨% في فبراير (على أساس سنوي). ومن جهة ثانية، يهدف هذا التحرك أيضا إلى مساعدة البنوك المحلية على تمويل الإنفاق الحكومي الكبير عن طريق جعل أسعار الإقراض لدى البنوك القطرية منافسة لتلك لدى البنوك العالمية القادرة على الاستفادة من اموال قليلة التكلفة في الأسواق العالمية. فعلى عكس الدول الخليجية الأخرى، تعتمد حكومة قطر على التمويل التجاري بشكل كبير، بالإضافة بالطبع الى مساهمة صندوقها السيادي. وقد تضاعفت القروض الحكومية تقريبا في السنتين الماضيتين وشكلت عاملا رئيسيا لنمو الائتمان. وبالإضافة إلى ذلك، لا توجد مخاوف حقيقية بشأن معدلات التضخم في الوقت الحالي، إذ بعد انكماشها في عامي ٢٠٠٩ و ٢٠١٠، يفترض أن تبقى الضغوط التضخمية متواضعة هذا العام عند مستوى يقارب ٤%.
- من جهة ثانية، من شأن خفض سعر الفائدة على الودائع أن يرفع على البنوك من كلفة السيولة التي تحتفظ بها، ولذا يأمل مصرف قطر المركزي بأن يشجع ذلك البنوك على الإقراض أكثر. كما سيقرب ذلك أسعار الفائدة في قطر من تلك في الولايات المتحدة وحد من بعض الممارسات المضاربة، كمشاهدة البعض اقراض الدولار (الذي يرتبط به الريال القطري) بسعر منخفض من الأسواق العالمية وإيداعه في قطر بأسعار مرتفعة لجني أرباح. □

المتغيرات الاقتصادية الرئيسية (مصادر رسمية و تقديرات الوطني)

